 https://doi.org/10.12816/0057785

The Russian Military Intervention in Syrian Crisis and its Implications on the Nature of the World Order

Hammad Salem Mohammad ALqaisi
Faculty of Art
Poltical Scince
University of Jordan
hammad.alqisi85@gmail.com

Markram Ahmad Soliman Al Tarawneh
Faculty of Art
Poltical Scince
University of Jordan
Markram.altarawneh@alghad.jo

Received:03/03/2020 Accepted:11/08/2020

Abstract:

This study identifies the implications of Russian military intervention in Syrian crisis on the regional balance of power and on world order as a whole, as Russia is trying to play an influential role in parallel to the American role in the Middle East region. The study relied on systematic integration to achieve its objectives and to provide deep understanding and analysis to the Russian role in Syria. As such, the study depends on the systems analysis approach and the neoclassical realism and constructivism in addition to perceptions of the policy makers and decision making approach. The study concluded that the crisis got regional and international dimensions which contributed to revive and show the importance of the Russian role as a great country in the world order that characterized by the US hegemony particularly in the Arab region after the occupation of Afghanistan and Iraq in 2001 and 2003 respectively which provides strong motivation for Russia to intervene in Syria militarily to weaken the American absolute domination on the Syrian crisis. As a result, the regional and international dimensions of the Syrian crisis have contributed to achieve some or part of the Russian objectives towards creating a multipolar world.

Keywords: World Order, Balance of Power, Syrian Crisis, Russian Intervention.

التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية وانعكاساته على طبيعة النظام الدولي

حماد سالم محمد القيسي
كلية الآداب
قسم العلوم السياسية
الجامعة الأردنية
hammad.alqisi85@gmail.com

مكرم أحمد سليمان الطراونة
كلية الآداب
العلوم السياسية
الجامعة الأردنية
Markram.altarawneh@alghad.jo

استلام البحث:2020/03/03 قبول البحث:2020/08/11

الملخص:

تناولت الدراسة الحالية أثر التدخل الروسي في الأزمة السورية، وانعكاساته على موازين القوى الإقليمية وعلى النظام الدولي برمته، حيث تحاول روسيا لعب دور مؤثر في مؤازاة الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. اعتمدت الدراسة مبدأ التكامل المنهجي حيث استندت إلى أكثر من مقاربة بما فيها منهج تحليل النظم، والواقعية الجديدة، والبنيوية، وصنع القرار، بالإضافة إلى توظيف مفهوم الإدراك والمعتقدات لدى صناع القرار؛ وذلك من أجل فهم طبيعة التدخل الروسي في سوريا وتفسيره، والآثار المترتبة على هذا الدور في سوريا. وقد خلصت الدراسة إلى أن الأزمة اكتسبت أبعادًا إقليمية ودولية أدت إلى إبراز المكانة السابقة لروسيا كدولة عظمى فاعلة، في ظل نظام دولي تنفرد فيه الولايات المتحدة بالقيادة والهيمنة، خاصة على المنطقة العربية بعد غزو أفغانستان والعراق في عامي 2001 و 2003، الأمر الذي شكل دافعًا لروسيا للتدخل بقوة في الأزمة السورية؛ لإثبات حضورها، وإضعاف السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على مفاصل الأزمة السورية. ويمكن القول إن الأبعاد الإقليمية والدولية للأزمة السورية قد ساهمت في تحقيق جزء من تطلعات روسيا نحو إيجاد نظام عالمي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحيّة: النظام الدولي, توازن القوى, الأزمة السورية, التدخل الروسي.

المقدمة:

بدأت الأزمة السورية بظهور الاحتجاجات المنهضة للنظام السياسي، والتي تطورت لاحقًا إلى حرب أهلية أدت إلى قتل ما يقارب ربع مليون شخص، ولجوء ما يقارب 11 مليون سوري خارج الأراضي السورية، وكذلك فرار عدد كبير من السوريين كنازحين. وروسيا لم تقف مُشاهدًا للحرب بل دخلت في خط المواجهة منذ بدايتها بصورة غير مباشرة مع حلفائها الآخرين، وبدأ ذلك بوضوح وباعتراف روسي من خلال إقامة قاعدة عسكرية في اللاذقية، حيث تم توسيعها وتجهيزها بالمعدات العسكرية لتأمين الحماية لها، ومن الجانب الآخر أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية انزعاجها من التدخل الروسي المباشر، وعدّته نوعًا من أنواع إطالة مدة الحرب التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين، وتشريد أعداد كبيرة من السوريين، وهناك أهمية كبرى للبحر الأبيض المتوسط في حسابات روسيا الجيوسياسية، باعتبار أن البحر بوابة أوروبا، وأحد مداخلها ومداخل روسيا على حد سواء.

أدت التغيرات التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أطلق عليها تسمية: "ثورات الربيع العربي"، إلى اندلاع الثورة السورية في عام 2011، والتي رافقها نشوب نزاع مسلح بين مختلف الأطراف المتنازعة؛ ممّا أدى إلى عدم قدرة الأطراف الإقليمية على حسم النزاع، والتوصل إلى تسوية لحل الأزمة. وقد وفّرت هذه التطورات المناخ الملائم لروسيا كي تظهر كمحور فاعل ورئيس في تفاعلات الأزمة السورية.

لقد أحدث التدخل الروسي في الأزمة السورية تطورات مهمة في مسار الصراع، وكانت له تداعيات وانعكاسات إقليمية ودولية، حيث سعت روسيا لاستغلال الأزمة في سوريا كي تستعيد موقعها في النظام الدولي، كقوة عالمية عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى أيضًا لاستعادة أمجادها التاريخية كونها الوريث لعرش إمبراطورية الاتحاد السوفيتي سابقًا. لقد وفرت التحولات التي شهدتها الأزمة السورية الدافع والفرصة لروسيا في أن تبحث لها عن موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط؛ لتبرهن للعالم أنها قطب رئيس لا يمكن تجاوزه، وأنها قادرة على إحداث تغيير في المعادلة الدولية، وأن أي حل لهذه الأزمة لا بد وأن يكون من خلالها، وبالتوافق مع أهدافها ومصالحها وتطلعاتها، نتيجة لذلك أصبحت سوريا ساحة صراع وتنافس مصالح بين القوى الإقليمية

والدولية، وقد أدركت روسيا ضرورة أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في الأزمة السورية؛ لأن سوريا تُعدُّ منطقةَ نفوذ لها بحكم علاقاتها التاريخية والاقتصادية معها.

وبررت موسكو موقفها من الأزمة السورية بحجة رفضها للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية في بعض الأحيان، ولحماية الشرعية في روسيا من مؤامرة غربية وأصولية إسلامية مسلحة في بعض الأحيان الأخرى، الأمر الذي كان له دور كبير في تعقيد الأزمة في سوريا.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول البحث بمجمل المتغيرات والدوافع التي ادت الى التدخل الروسي العسكري المباشر في الازمة السورية للحفاظ على بقاء النظام الحاكم في سوريا وبيان التداعيات الاقليمية والدولية لهذا التدخل وانعكاسه على طبيعة النظام الدولي الراهن. بناء على ذلك فإن المشكلة التي تحاول الدراسة تناولها بالبحث والتحليل تتمثل بالتساؤل الرئيس: هل شكل التدخل الروسي في الازمة السورية تحولاً دراماتيكيا مؤثراً في تغيير موازين القوى في المنطقة، وهل أثر ذلك على طبيعة النظام الدولي وما هي طبيعة ذلك التأثير؟

فرضيات الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين رئيستين هما:

1. المصالح الإستراتيجية الروسية الكبرى اقتضت التدخل وبقوة في الأزمة السورية؛ للاستعداد لإعادة التوازن الدولي إلى ما كان عليه في السابق.
2. كان للتدخل الروسي في الازمة السورية أثر حاسم في بقاء النظام السوري، وإضعاف مختلف فصائل المعارضة.

أسئلة الدراسة:

للإجابة على فرضيات الدراسة تم صياغة مجموعة من الأسئلة وهي:

1. هل ساهم التدخل الروسي في الأزمة السورية بتغيير موازين القوى لصالح نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وكيف أثر هذا التدخل على مختلف الفصائل المسلحة والمعارضة؟
2. هل يمكن لروسيا أن تؤدّي دورًا فاعلًا في منطقة الشرق الأوسط، وهل سيكون هذا الدور مؤثرًا على طبيعة النظام الدولي؟
3. ما هي النتائج المترتبة على التدخل الروسي في الأزمة السورية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي؟

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة الحالية بتناولها موضوعًا على غاية من الأهمية لتوضيح ما أحدثه الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية من تحولات إقليمية ودولية في المنطقة، من خلال الرجوع إلى الأسباب التي دعت روسيا للتدخل في سوريا وتحليلها والبناء عليها في فهم التحولات السياسية المقبلة في العالم، بالإضافة إلى تحليل الأبعاد السياسية للتدخل الروسي في الأزمة السورية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال التركيز على مآلات التدخل الروسي في الأزمة السورية، وما لها من انعكاسات على طبيعة النظام الدولي.

منهج الدراسة:

للاقتراب من المشكلة البحثية وتفسيرها وتحليلها اعتمدت الدراسة على مجموعة من المُقاربات البحثية، ومزجت بينها، وقد شملت استخدام أكثر من منهج فيما يعرف بالتكامل المنهجي. فمنهج تحليل النظم يساعد في الوقوف على الآثار المترتبة على التدخل الروسي في الأزمة السورية، وما ينتج عنها من تفاعلات تجري في البيئتين الداخلية والخارجية، وصولاً إلى مبدأ الاعتماد المتبادل لضمان استمرارية النظام وبقائه، فتحليل النظم السياسية لدى (ديفيد ايستون) كما يظهر في المراجعة التي قدمها تشارلز د. فاريس يستند إلى أن النظام هو وحدة التحليل، مع وجود عناصر مترابطة ومتفاعلة داخل كل نظام[12].

تعتمد الدراسة الحالية على توظيف الواقعية الجديدة كإطار تحليلي في محاولة فهم الدوافع التي تقف خلف التدخل الروسي في سوريا. ويبين هذا الإطار المعرفي طبيعة أهداف الدول في حفظ الأمن والبقاء، وأن تحقيق المصالح والسعي لامتلاك النفوذ والتأثير يمثل الأهداف المركزية التي تدفع الدول إلى تبني سياسات قد تؤدي إلى التصادم مع الآخرين[25].

وفي حين ركزت النظرية الواقعية الكلاسيكية على مفهوم القوة والمصلحة، رأت الواقعية البنيوية أن طبيعة النسق الدولي وبنية النظام الدولي هي التي تؤثر على السياسات الخارجية للدول، في حين ركز هانز مورجنثاو على الدول كفاعل رئيس في مسرح العلاقات الدولية، ودور القوة والمصلحة في تحريك دوافع الدول في السياسة الدولية، وقد ارتكزت الواقعية البنيوية كما وصفها جون ميرشيمر وكينيث والتز وغيرهم على فوضوية النظام الدولي، وعدم وجود حكومة مركزية عالمية، ممّا أدى بالدول إلى محاولة السعي لزيادة اكتساب القوة لغايات تحقيق الأمن. ولذلك تعتقد النظرية أن تركيبة النظام الدولي هي المسؤولة عن نمط سياسات الدول، وليس كما تعتقد الواقعية التقليدية أن السبب وراء تصرفات الدول هو الطبيعة الإنسانية التي تبحث دومًا عن القوة والمصلحة. ضمن هذه المقاربة تم تصنيف تيارات هذه المدرسة بما يخدم أغراض البحث الذي يعالج مسالة التدخل الروسي، وما يتضمنه من انعكاسات على طبيعة موزاين القوى الإقليمية وتاثيرها على بنية النظام الدولي[24].

سوف يتم أيضًا الإشارة إلى موضوع الإدراك وسوء الإدراك لدى صناع القرار؛ وذلك لمحاولة تفسير سلوك صانع القرار الروسي تجاه التدخل في الأزمة السورية. في هذا الصدد سيتم التأكيد على أن أفكار ومعتقدات صناع القرار تؤثر بشكل واضح في حكمهم على تصرفات الآخرين، وبالتالي اتخاذ قرارات قد تجانب الصواب، وذلك لأن إدراك صانع القرار كان مغايرًا للواقع أو الحقيقة، ويتجسد هذا المفهوم في إدراك

روسيا لمصلحتها الإستراتيجية في سوريا، إذ لا بد من الحفاظ عليها لتقوية وضع روسيا إزاء منافسيها على المستوى الإقليمي، الأمر الذي ساهم ضمن مجموعة أخرى من العوامل في اتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في سوريا، خوفًا من مواجهة التداعيات التي ستترتب على قرار عدم التدخل[15] .

من هنا فإن عملية صنع القرار تأتي من خلال المفاضلة بين مجموعة خيارات وبدائل متنافسة فيما بينها، استنادًا إلى طبيعة إدراك صانع القرار وتقديره للموقف، ويعتمد صنع القرار على مجموعة عوامل منها: العامل النفسي والسلوكي، والإيديولوجية، والعقيدة، وطبيعة الشخصية، والبيئتين الداخلية والخارجية، ويتأثر صنع القرار بالضغوط والحاجة لاتخاذ قرار اعتمادًا على العقلانية والمنفعة والمصلحة والاستمرارية، وقد تبنت القيادة الروسية خيار ضرورة التدخل في الأزمة السورية بحسب منطلقات وأهداف يؤمن بها صانع القرار السياسي الروسي[14] .

الأدبيات السابقة:

ثمة بعض الدراسات والأدبيات التي تطرقت لموضوع التدخل الروسي في الازمه السوريه وفيما يلي ملخص لأهم ما جاء في هذه الدراسات :

- دراسة (Halalma, 2019) [17] **جاءت هذه الدراسة بعنوان: التدخل العسكري في روسيا الاسباب والمآلات في الفترة (2011–2018)** وذلك بدراسة الأسباب التي دفعت روسيا إلى التدخل عسكرياً في سوريا ومآلات هذا التدخل من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية، مع التركيز على البعد العسكري وما حققته على الأرض، ومستخدمًا منهج صنع القرار وذلك بدراسة الآليات أو الظروف التي أحاطت بصانع القرار السياسي الروسي لإصدار قرار التدخل عسكريًّا، ومنطلقة من فرضية ترى أن لدى روسيا من الأسباب الكافية للتدخل عسكريًّا في سوريا، والتي ترى بوجود أن هناك أهدافًا على مستوى دولي يمكن تحقيقها من خلال التدخل في سوريا، وقد بيَّنت الدراسة صدق الفرضية وصحتها، كما بيَّنت الدراسة أن روسيا حققت أكثر ممّا أرادته من وراء تدخلها عسكريًّا في سوريا.
- دراسة (Ahmed, 2017)[4] **بعنوان: "التدخل الروسي في الأزمة السورية"**، ترى الدراسة بأن التدخل العسكري الروسي في منطقة الشرق الأوسط –وبالذات في سوريا– تنافس جديد على تقسيم النفوذ في المنطقة بين القوى الكبرى، لذلك فهو محكوم بقدرات روسيا في حماية مصالحها، لا سيما عندما أدرك الرئيس فلاديمير بوتين بأن مصالح بلاده معرضة إلى التهديد من قوى إقليمية ودولية، وأن المنطقة مقبلة على إعادة رسم خارطة جديدة للمصالح الإستراتيجية، وهو ما دفع بها للدخول بكل ثقلها العسكري والسياسي في الأزمة السورية. إن الهدف الروسي من الحضور بقوة في الأزمة السورية هو استمرار بقاء نظام الرئيس بشار الأسد من أجل الحفاظ على قاعدتها العسكرية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، وإبعاد "القوى الإسلامية المتطرفة" من المشهد السياسي السوري، إضافة إلى مخاوفها من ارتدادات العناصر المتطرفة المقاتلة في سوريا –مستقبلًا– إلى الأراضي الروسية نفسها.

دراسة (Abdullah, 2016)[2] **بعنوان: "التدخل الروسي في الوضع السوري الراهن "العوامل والنتائج"**، لقد كانت الثورة السورية سنة 2011 بمثابة فرصة لتقوم روسيا بتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، والتأكيد على الدور الروسي في المنطقة, خاصة بعد توغلها ميدانيا سنة 2015, خلافًا للرأي السائد منذ أزمة الخليج الثانية عام 1990، بأن روسيا لم تعد قادرة على حماية حلفائها أو ممارسة التأثير في قضايا المنطقة, وأن الولايات المتحدة هي الفاعل الأوحد في الشأن الدولي والإقليمي, إلا أن الموقف الروسي من الأزمة، والصراع في سوريا جاء مغايرًا للتوقعات، وأن ما تقوم به روسيا في سوريا على الصعيد السياسي والعسكري خاصة بعد توغلها في سوريا, يوحي بأن سوريا تمثل المصالح الجيو السياسية والإستراتيجية لروسيا، وتمثّل موطئ قدم لها, وأن التفريط فيها يعني خسارة الشرق الأوسط برمته.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Geoffrey & Saunders, 2012) (16) Kemp & Saunders America , Russia , and the Middle East Greater Challenges and Opportunities حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة توضيح المصالح الروسية والأمريكية في المنطقة، وتحديد أهم التحديات التي تهدد هذه المصالح، وقد توصل الباحثان إلى أن البيئة الدولية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وفرت فرصًا للتعاون بين الدولتين، وتوصّلا إلى أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مرت بأربع مراحل أساسية، إلا أنّ الدراسة لم تغطِ التطورات الحديثة التي برزت بعد أحداث الربيع العربي التي بدأت في العام 2011.

ما يميز الدراسة الحالية:

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بدراستها للتدخل الروسي في الأزمة السورية وانعكاساته على توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط، فقد أدت تعقيدات الأزمة إلى تضاؤل فرص إيجاد حل للأزمة على المستوى الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال أمام التدخلات الدولية وفي مقدمتها التدخل الروسي، الذي ساهم بإحياء الدور الروسي في الشرق الأوسط، وإعادة النظر بروسيا كقوة عظمى في إطار النظام الدولي.

أطر الدراسة:

أولًا: الإطار الموضوعي: تتناول الدراسة التدخل الروسي في الأزمة

السورية، وارتباطه بالنظام الدولي الجديد، وتأثير ذلك التدخل على توازنات القوى في المنطقة.

ثانيًا :الإطار الزمني: تنطلق الدراسة من بداية ظهور الأزمة السورية في العام 2011، ولغاية عام 2019 .

الثورة السورية ومحدداتها الداخلية والإقليمية والدولية:

ظهرت مجموعة من المحددات التي أثرت في مسار الأزمة السورية على النحو الآتي:

المحددات الداخلية:

حاول ناشطون سوريون نقل التجربتين المصرية والتونسية إلى بلادهم؛ من خلال دعواتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) للتظاهر، وتطورت الأحداث في مدينة درعا بسبب اعتقال أطفال مدارس وتعذيبهم بسبب كتاباتهم على أسوار إحدى مدارسها: (الشعب يريد إسقاط النظام)، فعمت المظاهرات المدن السورية مطالبة بالحرية والعدالة وإصلاح النظام، وتم الحشد ليوم 15 آذار 2011، وانطلقت الثورة السورية لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وعم العصيان المدني سوريا[19] .

ومع تطور الأحداث سقط قتلى في المظاهرات بسبب قمع النظام، وأعلنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والاتحاد الاوروبي، وكندا، أن نظام الأسد فاقد لشرعيته مع دعوته للتنحي، وتم تعليق عضوية سوريا بجامعة الدول العربية، رغم أنها قامت بإطلاق مبادرة لحل الأزمة السورية تقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسليم الأسد سلطاته لنائبه فاروق الشرع، إلا أن سوريا رفضت المقترح باعتباره تدخلًا في شؤونها الداخلية[7] .

وقد ظهرت على الساحة السورية منذ بداية الأزمة العديد من المجموعات المسلحة التي تلتقي مصالحها على مطلب إسقاط النظام، ومن أبرزها الجيش الحر: وهو قوة عسكرية تأسست في 29 تموز عام 2011 بقيادة عقيد سوري منشق من الجيش النظامي يدعى رياض الأسعد، وتم دعم الجيش الحر من السعودية وتركيا، وينضوي تحت لواء الجيش الحر مجموعة فصائل مسلحة كثيرة، كما ظهرت أيضًا جبهة النصرة: وهي قوة مسلحة تشكلت في نهاية عام 2011 وهي خليط من العرب، والسوريين، والأتراك، والأفغان، وبعض الأوروبيين وكانت مدعومة من قطر، وفي 30 من تموز 2013 تم إضافة الجبهة إلى لائحة المنظمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة، كما وجد على الأراضي السورية تنظيم الدولة الإسلامية "داعش": وهو تنظيم مسلح انبثق عن تنظيم القاعدة في العراق، وبسبب ما قام به التنظيم من مجازر في العراق تم الإعلان عن التحالف الدولي ضد داعش، وضم كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وأستراليا، وبريطانيا، وألمانيا، وكندا، والإمارات، والسعودية، والأردن، وبذلك تكون الأراضي السورية قد تحولت إلى بيئة للصراع والتنافس وتشابك الأطراف، وتعدد المصالح وتناقضها[7].

المحددات الإقليمية:

منذ بداية الأزمة السورية وتشعبها تباينت المواقف الإقليمية والدولية، وأصبحت الساحة السورية مسرحًا وميدانًا للصراع بين الدول الإقليمية، وسيتم التركيز في هذا الجزء على مواقف الدول الفاعلة والمؤثرة في الساحة السورية، وما يترتب على هذه المواقف من تداعيات وانعكاسات، وفيما يلي عرض لهذه المواقف.

1 – الموقف الإيراني من الأزمة السورية:

تشكل سوريا نقطة محورية لإيران؛ فهي في نظرها حليف موثوق به ضد الولايات المتحدة الأمريكية، فالموقع الجيوسياسي لسوريا يجعلها ذات أهمية خاصة لإيران، إذ تعدّ المنفذ الحيوي لها على حزب الله اللبناني وفصائل المقاومة الفلسطينية، ومنذ بداية الأزمة استغلّت إيران وسوقت نفسها لتكون طرفًا إقليميًّا فاعلًا لتحقيق مصالحها الذاتية، إذ تدرك إيران أن سقوط سوريا هو بمثابة شلل لتمددها الإقليمي، وسيضعف مفاوضاتها مع الغرب في مجال ملفها النووي، وسيحدث خللًا في ميزان القوى الإقليمي لصالح إسرائيل[18].

علاوة على ذلك، تدرك إيران أن سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد سيحدث تغييرًا في المنطقة، فسقوطه ما هو إلا مقدمة لسقوطها، فهي تسعى لتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة عن طريق لعب دور إقليمي، خاصة بعد زوال نظام صدام حسين بفعل الغزو الأمريكي عام 2003، وحالة الضعف التي يعيشها العالم العربي، وما لحق به من ثورات عام 2011، ولذلك تسعى إيران إلى رسم الهلال الشيعي من خلال التمدد من العراق إلى سوريا إلى لبنان وصولًا إلى الخليج العربي، ولذلك قدمت الدعم اللامحدود للنظام السوري من خلال المساعدات العسكرية، وإرسال مقاتلين من الحرس الثوري الإيراني، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي، ومن المتوقع تزايد الدور الإيراني في سوريا في ظل امتلاكها لورقة الميلشيات المسلحة على الأراضي السورية، ويستند الموقف الرسمي الإيراني من الثورة السورية إلى عدّ ما يحدث في الأراضي السورية صنيعة أمريكا وإسرائيل، وأن دول الخليج العربي تسعى إلى نشر الفتنة مع وجود دول إقليمية تطمع إلى استمرار حالة الفوضى في سوريا[10].

2 – الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية:

أدى اكتساب الثورة السورية أبعادًا إقليمية ودولية في البداية إلى لعب اسرائيل دور المراقب، ومطالبة أمريكا بمواجهة نفوذ التيارات الإسلامية الجهادية المتصاعد في سوريا، والسعي لإطالة أمد الحرب، وعرقلة تسليح المعارضة السورية بسبب تخوفها من وصول الأسلحة الكيماوية إلى المعارضة، وفي 30 /1 /2013 قامت إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية خاطفة لمنطقة (جمرايا) شمال غربي دمشق؛ من أجل

الحفاظ على أمنها، ويسعى الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل للحيلولة دون تحول سوريا إلى دولة فاشلة، ومنطقة جذب للفصائل المسلحة، وبالتالي قاعدة انطلاق لمحاربة إسرائيل، في حين أن اسرائيل قد تسعى لتوسيع ضرباتها الجوية لضمان عدم حدوث ذلك، ولإرسال رسائل لأطراف الصراع الداخلي على أنها قادره على رسم المشهد الإقليمي السوري، ولإبعاد شبح الفصائل المسلحة عن الجولان؛ بسبب حصولها على تأييد روسي أمريكي لضرباتها.

3 – الموقف التركي من الأزمة السورية:

تُعدّ تركيا من أبرز الأطراف الإقليمية الفاعلة في المنطقة، فمنذ تسلم حزب العدالة والتنمية التركي مقاليد الحكم عام 2002، وتركيا تتبنى سياسة الانفتاح على سوريا لإبعادها عن محيط إيران، وتسعى تركيا لتكون قوة إقليمية ذات تأثير فاعل في العلاقات بين دول الإقليم[6]. ومع ظهور الأزمة السورية، ورفض نظام الرئيس السوري بشار الأسد الاستجابة لمطالب شعبه، وقفت تركيا ضد النظام، وأيدت ثورة الشعب، واحتضنت اللاجئين وفتحت أبوابها لهم، رغم تأثرها من تداعيات الأزمة السورية بسبب طول امتداد حدودها مع سوريا، إلى مسافة تصل إلى 850 كم، وقد سعت إلى عدم انتقال النزاع المسلح إلى أراضيها فهي امتداد طبيعي لسوريا، ولذلك سعت لإقامة مناطق عازلة داخل الأراضي السورية لضمان أمنها، فسياسة تركيا تقوم على عدم التدخل في الأزمة السورية إلا بتفويض دولي من حلف الأطلسي أو الأمم المتحدة، كونها لا ترغب في دخول حرب تؤثر على أمنها واقتصادها[3].

المحددات الدولية:

أدى تفاقم النزاع المسلح بين الفصائل المتعددة في سوريا بالتزامن مع تعدد أطراف الأزمة وتداخلها، وعدم مقدرة الدول الإقليمية على حل الأزمة بسبب تعارض المصالح وتناقضها إلى تدويل الأزمة، فاتجهت أنظار الدول العظمى إلى سوريا لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. لقد نظرت روسيا إلى هذه الأزمة وفق مصلحتها في إعادة توازنات القوى العالمية، وعدّت مفتاح ذلك يكون من خلال استثمار التدخل في الثورة السورية، التي من شأنها التأكيد على تصدر روسيا للمشهد، وإبراز دورها المحوري في التفاعلات الدولية.

– الموقف الأمريكي من الأزمة السورية:

في أول شهرين من عمر الثورة السوريّة؛ أي في الفترة الممتدة بين 15 آذار/ مارس، ومنتصف أيار / مايو 2011، راهنت الولايات المتحدة الأميركية على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجّين؛ لذلك ظلت التصريحات الأميركية مقتصرة –آنذاك– على الدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالبهم. وبعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 أيار/ مايو 2011 شملت الرئيس بشار الأسد، وعددًا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه[29].

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام الدولي بسبب التفوق الاقتصادي والعسكري، مما دفعها للتدخل بشؤون الدول الداخلية لتحقيق مصالحها الخاصة، وتنطلق رؤية أمريكا في الأزمة السورية من قضية الحفاظ على أمن إسرائيل، وتنظر الإدارة الأمريكية لنظام الأسد على أنه نظام فاقد للشرعية، وتسعى للإطاحة به من خلال التدخل المباشر في الأزمة السورية، أو من خلال حلفائها باستخدام أدوات الإعلام ونفوذها الدولي في المنظمات الدولية والإقليمية، في مساعيها لإصدار قرار دولي يدين نظام الأسد، ويفرض عليه عقوبات صارمة، وتتطلع الإدارة الأمريكية إلى منع روسيا من التمدد في الشرق الأوسط عبر السيطرة على سوريا، وتحجيم نفوذ روسيا ودورها في المنطقة؛ من خلال محاربة حلفاء روسيا التقليديين (إيران وسوريا) وتحجيمهم؛ لأن سوريا هي التي تضمن الوجود الروسي في المنطقة[14].

يمكن القول إن الموقف الأمريكي بالسماح لروسيا بالتدخل منذ عام 2015، يعود إلى تردد الرئيس أوباما في التورط عسكريًّا في سوريا، ولذلك فإن الرئيس الأمريكي حاول عبر الدور الروسي في سوريا تحييد المليشيات المدعومة من إيران في إدلب، وتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا. ومن هنا يمكن الحديث عن التقاء في المصالح الأمريكية–الروسية ممثلة بالقضاء على نفوذ الجماعات الإرهابية. علاوة على ذلك كان هناك توقع أمريكي بأن الدور الروسي الحاسم في سوريا ربما يقود إلى الضغط الدبلوماسي على الرئيس الأسد للقبول بتسوية سياسية للأزمة من خلال مفاوضات الآستانة[9].

تأسيسًا على ما سبق، يمكن القول إن الاعتراف الأمريكي بأهمية الدور الروسي في سوريا، وأن التعاون والتنسيق الأمريكي–السوري في سوريا من شأنه تقوية موقع روسيا كطرف فاعل في الأزمات، وربما يكون هذا مدعاة للاعتقاد بأن روسيا أصبحت تستعيد قوتها السياسية والعسكرية في النظام الدولي الذي تنفرد الولايات المتحدة بالهيمنة عليه. وهذا ما تجلى في الاتفاق الذي عرضه أوباما على روسيا حول التعاون العسكري ضد الجماعات الإرهابية، مقابل ممارسة روسيا لضغوط على نظام الرئيس الأسد؛ لتجنب استهداف القوات الموالية للولايات المتحدة[28].

– الموقف الروسي من الأزمة السورية:

لقد عرفت سوريا في مارس ٢٠١١م واحدة من أكثر التحولات في تاريخها المعاصر، والتي بدأت من خلال مجموعة من الاحتجاجات الشعبية التي تطورت بسرعة كبيرة إلى أزمة داخلية، وحرب أهلية بين النظام السوري والمعارضة التي تقود الحراك الشعبي، وإزاء هذا وجدت روسيا نفسها أمام تحولات جوهرية تحدث في بلد تعتبره سوقًا لصادراتها، وهنا يجب عليها أن تحدد لها مسارًا للتعامل مع هذه المتغيرات، خشية تبدّل نظام الحكم إلى آخر يختلف في توجهاته عن النظام الحاكم، وهو

ما قد يهدد طبيعة العلاقات مع سوريا، ويكون سببًا لدفع روسيا خارج المنطقة، ومن ثم خسارة سوق ومنطقة نفوذ تطل من خلاله على البحر المتوسط الذي طالما حلمت روسيا ان تجد لها منطقة نفوذ لها فيه، لذلك عملت روسيا ومنذ بداية الأزمة، على دعم النظام السوري وأصرّت على التشكيك في القوى الثورية في سوريا من حيث المنطلقات التي تحملها، وهو ما جعلها تدافع عن مشروعية لجوء النظام السوري إلى استخدام القوة ضد هذه الثورة[23].

يستند الموقف الروسي للتدخل بالأزمة السورية من منطلق العلاقات التاريخية بين البلدين، فسوريا حليف إستراتيجي لروسيا، وهي وسيلة تتيح لها إعادة أجواء القطبية الثنائية في النظام الدولي، وبالتالي وضع حد لنزعة النفوذ والسيطرة الامريكية على المنطقة العربية[8]، ويقوم الموقف الروسي على عدّ سوريا موطئ قدم لروسيا في المنطقة، وأن بقاء نظام بشار الأسد هو الذي يضمن وجودها وسيطرتها؛ من خلال إقامة قواعد عسكرية في المنطقة، وفي ظل إصرار روسيا ومساعيها للعب دور فاعل وحيوي ومتصاعد في النظام العالمي الدولي لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، سعت روسيا للحيلولة دون إصدار قرارات أممية تدين نظام بشار الأسد[14]. يضاف إلى ذلك علاقات ومصالح متداخلة بين روسيا والنظام السوري تتمثل بصفقات السلاح التي تباع لسوريا، ومن خلال احتكار الشركات الروسية للتنقيب عن النفط والغاز أمام الشواطئ السورية، وتسعى روسيا من خلال توظيف الورقة السورية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية ومساومتها بغية تحقيق تنازلات أمريكية لها في أوكرانيا، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها، إضافة إلى أنها لا ترغب بالخروج من سوريا دون تحقيق مكاسب على غرار ليبيا بعد سقوط النظام الليبي السابق. تحاول روسيا جاهدة إضعاف التدخل الأمريكي في سوريا عبر جهود دول الإقليم الحليفة لأمريكا: (السعودية، قطر، الإمارات، تركيا)، ويتمثل ذلك بالحد من دور هذه القوى في الأزمة السورية[20].

وشكل حضور روسيا كطرف فاعل ورئيس أبرز سمات الأزمة السورية وملامحها منذ بداية الأزمة منتصف آذار 2011، فقد علق النظام السوري آماله على روسيا؛ أدراكًا منه أن دعمها له يشكل صمام أمان له في ظل الأزمة المعقدة التي تعيشها سوريا، فالنظام السوري من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وجامعة الدول العربية فاقدًا للشرعية، ويجب عليه التنحي، فوجود الجماعات المسلحة ونزاعها المسلح مع النظام، وتقدمها الميداني في بداية الأزمة وتطويقها للنظام؛ أدى إلى تمسك النظام السوري بروسيا لتضمن له البقاء والاستمرار. وقد استطاعت روسيا السيطرة على جميع أوراق الملف السوري؛ بسبب التقاء مصالحها ومصالح النظام السوري، إذ أصبحت روسيا تمثل خط الدفاع الأول عن النظام، ومن خلال التدخل العسكري الروسي المباشر تم ضبط إيقاع أحداث الأزمة لصالحه، خصوصًا بعد أن تم تضييق الخناق عليه من الفصائل المسلحة. وبسبب التدخل الروسي استطاع النظام الوقوف مجددًا، وقد حقق الوجود الروسي نتائج أخرى تجسدت في كبح جماح نزعة النفوذ الأمريكية في الشرق الأوسط.

التدخل الروسي في الأزمة السورية:

لقد تم التدخل الروسي في الأزمة السورية بغية الحصول على امتيازات ومصالح في مختلف المجالات وفق المبررات الآتية:

المبررات السياسية:

أدى التدخل الروسي في الأزمة السورية إلى تحول كبير في قلب معطياتها لصالح نظام بشار الأسد، فبدعمها اللامحدود له استطاعت وقف انهياره وسقوطه، وتلاقت مصالح النظام في بقائه ووجوده واستمراريته مع مصالح روسيا في إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة وفق اعتبارات مصلحية بحته[11] .

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وجامعة الدول العربية منذ بدء الأزمة السورية رافضًا لموقف النظام السوري، وداعيًا لوقف انتهاكاته ضد المواطنين، ورفض استخدام القوة والانصياع لمطالب الشارع كونه أصبح فاقدًا للشرعية[8]، وجاء الرد الروسي الصيني من خلال استخدامهما لحق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار يدين النظام السوري، وكان أول فيتو في أكتوبر 2011، والفيتو الثاني في 4 فبراير 2012، وتوالى بعدها استخدام الفيتو عدة مرات، كان من أبرزها الفيتو الذي سجل ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا والسويد وبريطانيا لاستخدام نظام الأسد للسلاح الكيماوي في خان شيخون وريف إدلب في ابريل 2017م[30]، وقد قامت روسيا بتبرير موقفها المتصلب إزاء استخدامها لحق النقض الفيتو أنه لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية للدول لأن ذلك يُعد مخالفًا لميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ سيادة الدول ووحدة أراضيها[3] .

وقد أعلنت روسيا تخوفها من مواجهة سوريا للمصير نفسه الذي واجهته ليبيا نتيجة إسقاط النظام الليبي السابق، بفعل تدخل الولايات المتحدة والناتو فتحولت إلى دولة فاشلة ومفككة[30]، ولذلك تبدي روسيا تخوفها من تطورات الأزمة الميدانية حتى أعلنت قيامها بشن حرب استباقية ضد معاقل الإرهابيين في سوريا؛ بسبب هاجسها وقلقها المتزايد من عودة إرهابين روس وآخرين من محيطها كانوا قد انضموا إلى صفوف تنظيم داعش في سوريا والعراق، وبالتالي سينعكس سلبًا على الاستقرار الداخلي فيها في حال عودة هؤلاء إلى الداخل الروسي[11]، في حين أن السبب الرئيس للتدخل العسكري جاء كردة فعل طبيعية في إطار العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة الامريكية، نتيجة فرضها عقوبات اقتصادية ضدها بسبب أوكرانيا[31] .

وقد رافق التدخل الروسي العسكري رعاية روسيا لمفاوضات مكثفة من أجل تسوية الصراع في سوريا، فعقد اجتماع فينا 1 في 23 أكتوبر 2015 بمشاركة وزراء خارجية كل من السعودية، تركيا، روسيا، والولايات المتحدة الامريكية، أعقبه اجتماع فينا 2 في 30 أكتوبر 2015

بمشاركة وزراء خارجية جميع الدول المعنية بالصراع، والسعودية، والإمارات، وقطر، ومصر، والصين، وعدد من الدول الأوروبية، نتج عنه إطلاق تسوية سياسية برعاية الأمم المتحدة تقضي بإجراء حوار بين المعارضة والنظام، وتشكيل حكومة وطنية، ووضع دستور للبلاد، وإجراء انتخابات، وإعلان هدنة سياسية. ثم جاء اجتماع فينا 3 في 14نوفمبر2015، وتم التوصل لوضع جدول زمني ينهي الصراع، وتم الاتفاق على استحقاقات العملية السياسية بتشكيل دستور، وانتخابات عامة، وتشكيل حكومة وطنية، بحيث تنتهي العملية السياسية في ديسمبر 2017م[33].

المبررات العسكرية:

دعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال كلمة ألقاها في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، إلى تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، مؤكدًا أن الحكومة السورية طلبت من روسيا التدخل العسكري، والعمل على مساعدة السلطات السورية من أجل اطلاق عملية تسوية سياسية للأزمة السورية؛ للقضاء على منابع الإرهاب، إذ تشكل سوريا بيئة خصبة وملائمة لنمو ظاهرة الإرهاب في ظل تنامي أعداد المسلحين مؤكدًا أن دمار الدولة السورية ونظامها يعد بمثابة انتصار للإرهاب وفرصة لزيادة نشاطه، ولذلك فإن السبيل الوحيد لمكافحة التطرف والإرهاب هو بدعم النظام السوري وتعزيز مؤسساته الحكومية[5].

وفي نهاية سبتمبر 2015، تم الإعلان عن التدخل العسكري الروسي كنقطة تحول في تاريخ روسيا، كونه أول استخدام للقوة العسكرية خارج نطاق محيط الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة، وهو بمثابة مناورة عسكرية جاءت لكسر العزلة التي عاشتها روسيا، ولتجاوز أزماتها الاقتصادية الداخلية ولتحقيق مكاسب دولية[33]، وكان بوتين يطمح من وراء التدخل العسكري الروسي دعم الجبهة الداخلية له وزيادة شعبيته، فالشعب الروسي يطمح إلى رؤية القوة العسكرية لبلاده في المحيط الخارجي، رافق ذلك طموحاته لرؤية دور بارز لبلادهم خارج المحيط الروسي، لقناعاتهم أن روسيا لها دور فاعل ومهم، ولا بد من إعادتها كدولة عظمى[26].

ويرى البعض أن الوجود العسكري الروسي مجرد دعم معنوي لصالح نظام الأسد، ولن يكون قادرًا على حسم الصراع بسبب صعوبة استمرار روسيا في حملتها العسكرية المكلفة وفق إطار زمني مفتوح، وكذلك تخوفها من تكرار وقوعها في مستنقع آخر شبيه بما حصل معها بأفغانستان[11]، وذلك بدليل محدودية التدخل العسكري الروسي، فقد تم نشر 4000 جندي، و50 مروحية وطائرة مقاتلة، ولم يكن التدخل العسكري واسع النطاق، حيث صدر تحليل عن مؤسسة استراتفور في 2015 يقول بأن روسيا تستطيع تحمل نفقات الحرب لفترة لا تتجاوز 4 شهور، لأن تكلفة اليوم الواحد من غير قتال تبلغ 2 مليار دولار[33].

المبررات الاقتصادية:

تعد روسيا من أبرز مصدري الأسلحة إلى سوريا، وقد بلغت مشتريات السلاح الروسي نحو مليار دولار عام 2010، وفي العام 2011 حصدت سوريا المرتبة الثانية في قائمة مشتريات الأسلحة الروسية بعد الصين، فاستحوذت على (15%) من مبيعات السلاح التي تقدر بنحو (6) مليارات دولار شملت شراء طائرات (ميغ 29)، وطائرات تدريب: (ياك 130)، وصواريخ (بانتيسر)، و(سام–17)، ودبابات (ت–72)، وتطمح روسيا من خلال مبيعات السلاح تعويض خسائرها من العقود المبرمة مع النظام الليبي، فسقوط سوريا سيضر بمصالحها واستمرار الأزمة السورية يصب في صالحها من أجل شراء المزيد من السلاح، ولذلك فإن سقوط النظام سيوقف حتما مبيعات السلاح[1] .

وتسعى روسيا من خلال سوريا للحفاظ على وجود لها في المياه الدافئة، فهي تمتلك قاعدة بحرية في مدينة طرطوس السورية وفق اتفاقية 1971، والتي حولتها مؤخرًا إلى قاعدة للسفن النووية، وقاعدة "احميميم" الجوية، وسقوط نظام الأسد يعني خسارة كبيرة لها. لذا سارعت روسيا في عام 2017 لتوقيع اتفاقية مع سوريا لتضمن بقائها في قاعدة طرطوس البحرية لمدة 49 عامًا، كما تم الاتفاق على تأسيس قواعد عسكرية روسية أخرى على ساحل البحر المتوسط، وتم منحها تسهيلات استخراج الفوسفات لمدة تصل 50 عامًا في تدمر[30] .

الدور الروسي وتوازنات القوى مع الولايات المتحدة الامريكية عهدي (أوباما و ترامب):

الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الأزمة السورية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي أوباما:

منذ تسلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما في تشرين الثاني 2008 رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، قام بتغيير سياسته في تبني نهج الانكفاء والحفاظ على الوضع القائم، وعدم إقحام أمريكا في الصراعات والحروب، بعكس إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن الذي كان يعتمد سياسة توسعية قائمة على استخدام القوة العسكرية وعلى الحروب الاستباقية، حيث ألحقت هذه السياسة آثارًا كارثية على الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة المبالغة في استخدام القوة والتدخل العسكري، كما حدث في الحرب على العراق عام 2003، وما نتج عنها من تداعيات سلبية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. ولذلك أصبحت الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي أوباما تقوم على إيجاد حلفاء للولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ أهدافها، وتحقيق مصالحها دون تدخل عسكري أمريكي مباشر، وهذا ما حدث في تعامل الولايات المتحدة مع الأزمة السورية، حيث سعت إلى التحكم غير المباشر بضبط إيقاع الأحداث، وتغيير مسارات الأزمة من خلال حلفائها ووكلائها بدلاً من الاصطدام المباشر والانخراط في الحرب[10] .

لقد تعاملت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها خلال فترة الرئيس الأمريكي أوباما مع الأزمة السورية وفق سياسة تقوم على استنزاف النظام السوري؛ من خلال إحكام حصاره سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا تمهيدًا لعزله[27]، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع الأزمة السورية من خلال تحالف دولي واسع يضم (79) دولة بهدف محاربة الإرهاب، وقد بدأ التحالف مهامه بقرار رسمي من الرئيس الأمريكي أوباما في 23 سبتمبر 2014، وأعلن عن بدء ضرباته الجوية على معسكرات تنظيم داعش والفصائل المتحالفة معها؛ مما أدى إلى هزيمتها في 9 ديسمبر 2017، وإعلان قوات التحالف هزيمة تنظيم داعش في العراق[32].

وتسعى الولايات المتحدة إلى وقف المد الإيراني الممتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط لخطورته على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة؛ لأنه قد ينشأ عن هذا المد تحالف إيراني–صيني–روسي يهدد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، ويحدث خللًا في توازنات القوى في المنطقة لصالح هذه القوى[1] .

الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الأزمة السورية في عهد ترامب:

ترى الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب أن الإشكالية ليست مع النظام السوري، بقدر ما هي مع تنظيم داعش، وتزايد النفوذ الإيراني والحفاظ على أمن اسرائيل، وقد بنى الرئيس الأمريكي ترامب إستراتيجية في التعامل مع الأزمة السورية قوامها عدم المطالبة بالإطاحة بنظام الأسد مقابل التحالف مع روسيا، لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش. وفي تموز 2017م، قام الرئيس الأمريكي ترامب بقطع الدعم عن فصائل المعارضة السورية لا سيما بعض فصائل الجيش الحر التي كانت تتلقى الدعم المباشر في فترة أوباما، فتراجعت زمن ترامب أهمية سوريا وخصوصًا بعد الإعلان عن القضاء على داعش[23]. لقد ركزت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على القضاء على ما تبقى من تنظيم داعش، والوقوف في وجه النفوذ الإيراني في سوريا، والعمل على إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية، والعمل على إعادة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم وبدء عملية الإعمار[13] .

ولتحقيق ذلك أعلن الرئيس الأمريكي ترامب التصعيد ضد إيران لاحتواء نفوذها المتزايد في سوريا، من خلال محاولة فك ارتباط روسيا بإيران في سوريا، مقابل قبول الولايات المتحدة الأمريكية بقاء نظام الأسد تمهيدًا لاحتواء روسيا ونفوذها في سوريا. إلا أن العلاقات بين البلدين عادت للتوتر بسبب عدم تخلي روسيا عن حليفتها الإستراتيجية إيران في سوريا، إذ إن روسيا تسيطر على الجو، وإيران تسيطر على الأرض، وهما معًا بأمس الحاجة لبعضهما لا سيما مع إعلان إيران بقاء قوتها العسكرية، المتمثلة بالحرس الثوري حتى بعد انتهاء المعارك في سوريا[32].

إن المفارقة في تعاطي الإدارة الأمريكية مع الملف السوري كانت في إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 19ديسمبر 2018 عن سحب قواته من سوريا في أعقاب هزيمة تنظيم داعش، الأمر الذي دفع كلًا من وزير الدفاع "جيمس ماتيس"، والمبعوث الأمريكي للتحالف الدولي لمحاربة الارهاب "بريت ماكجورك" إلى تقديم استقالتيهما. ذلك أن هدف الولايات المتحدة لم يكن تدمير داعش فقط، بل كانت تهدف إلى تقليص النفوذ الإيراني، وتحقيق تسوية سياسية للأزمة السورية تضمن الاستقرار في المنطقة وهذا ما لم يحدث[3]. فضلًا عن ذلك يمكن أن يحقق الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، والتمسك بمطلب رحيل نظام الرئيس السوري بشار الأسد– بعد أن تم الإعلان مؤخرًا عن القضاء على داعش– توازنًا للقوى على الأرض، ويدعم المعارضة، ويقوي موقفها ويمنحها القدرة على رفض أي حلول روسية مبنية على موازين القوى لصالحها[32] .

الملاحظ أن هناك تشابهًا في الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيسين (أوباما وترامب)، في مسألة التعاطي مع منطقة الشرق الأوسط، تمثلت بعدم التورط مباشرة في نزاعات وحروب جديدة، ولذلك كان التعامل الأمريكي مع الأزمة السورية يشوبه الحذر الشديد، لعدم الانجرار لويلات حرب لا تحقق المصالح الأمريكية.

الدور الروسي وانعكاساته على طبيعة النظام الدولي:

كانت المعضلة التي تواجه روسيا هي كيفية إعادة بناء سياستها وفق منظور جديد في ظل نظام دولي جديد، مترافقًا مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدتها روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقًا، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها مع صعود أقطاب عالمية أخرى، مثل: الاتحاد الأوروبي والصين والهند[22].

لقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان إلى تراجع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية، وأتاح لروسيا الظهور مجددًا في ظل مساعيها مع الصين لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب[6].

اتسمت السياسة الخارجية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالبراغماتية والواقعية، وبدأ بسياسة ملء الفراغ في جواره الجغرافي من خلال الهيمنة على دول الاتحاد السوفيتي سابقًا، ودول آسيا الوسطى، وقامت بتعزيز قدراتها العسكرية والنووية للقضاء على الفروقات مع الدول الغربية، حتى استطاعت روسيا بناء جبهتها الداخلية لتكون قادرة على لعب دور مهم وحيوي في النظام العالمي الجديد، وإحياء دورها لتكون قطبًا دوليًا فاعلًا[13] .

لقد كانت الأزمة السورية مدخلًا ملائمًا لمحاولة روسيا إجراء تعديل في النظام الدولي، بحيث يصبح نظامًا متعدد الأقطاب. ترى روسيا أنها تستطيع من خلال الشرق الأوسط، وتحديدًا من خلال الورقة السورية، استعادة موقعها في النظام العالمي، حيث تعد منطقة الشرق الأوسط مجالاً حيويًا وإستراتيجيًا للدول العظمى، ولا سيما روسيا في ظل مساعيها ومحاولاتها للظهور مجددًا كدولة عظمى في النظام الدولي[21].

إن السياسة الروسية تسعى للبحث عن مصالحها الحيوية الإستراتيجية من أجل عودتها إلى الساحة الدولية عبر لعب أدوار يتم اختيارها على أساس براغماتي واقعي، تبرز روسيا كطرف فاعل في العلاقات الدولية، وذلك يقتضي تفعيل وجودها وتأثيرها في جوارها الإقليمي، ومن ثم الشرق الأوسط، للانطلاق إلى استعادة دورها عالميًّا[13] .

يرافق هذا التوجه الروسي انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية على أوضاعها الداخلية، وسعيها لبناء علاقات اقتصادية مع الدول الأسيوية، ممّا يعني أن الفرصة سانحة لروسيا من أجل الظهور كدولة عظمى في الساحة الدولية، استنادًا إلى نظرتها البراغماتية والواقعية في تنمية علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي إقامة علاقات التعاون مع هذه الدول التي من شأنها تعزيز الثقة بروسيا كدولة عظمى، وطرف فاعل وقوي قادر على القيام بدور مؤثر في النظام الدولي. لقد سعت روسيا إلى محاولات إصلاح النظام العالمي بالتعاون مع الصين، وجاءت الإستراتيجية الأمنية الوطنية التي تطمح روسيا إلى تحقيقها حتى عام 2020، ومن أولوياتها القصوى السعي لإقامة عالم متعدد الأقطاب، ليحل محل نظام القطب الواحد وإنهاء الهيمنة الأمريكية [6]، فالصين ترى أن للولايات المتحدة أطماعًا بالمحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، وأنها تسعى لمحاصرتها والإضرار بمصالحها من خلال السيطرة على خطوط التجارة وإمدادات الطاقة[1] .

أضف إلى ذلك، تعزيز الموقف الصيني الداعم للموقف الروسي، من خلال دعم سياسة روسيا في النظام الدولي، إذ ترفض الصين سياسات واشنطن المناهضة لمصالحها. ومن الواضح أن إيران –حليفة سوريا– تشكل أهمية خاصة للصين التي تعتمد على إيران في واردات النفط، وترتبط الصين كذلك بعلاقات تجارية مع إيران في مجال التنقيب عن النفط والغاز في الأراضي الإيرانية. ولذلك أدركت الصين أن إسقاط الأسد سيؤدي إلى إضعاف إيران لصالح الولايات المتحدة، ممّا يؤدي بالتالي إلى سيطرة الولايات المتحدة وتحكمها بمصادر الطاقة الصينية، ويشكل ورقة ضغط عليها[1].

علاوة على ذلك، فقد دلل الدور التركي الفاعل في الأزمة السورية على دور تركيا المحوري كأحد الأطراف الإقليمية ذات التأثير في توازنات القوى على المستوى الإقليمي، وعكست السياسات التركية تجاه الأزمة في سوريا محدودية الدور الأمريكي في الأزمة. فقد دخلت القوات التركية إلى سوريا مؤخرًا في عملية أطلقت عليها تركيا اسم: "نبع السلام"، في أكتوبر 2019؛ لمحاربة المجموعات الكردية في الشمال السوري الطامحة لتكوين دولة كردية مشكلة من العراق وتركيا وسوريا. ويدل الانسحاب الأمريكي من الشمال السوري قبيل دخول القوات التركية على تبدل الحسابات السياسية الأمريكية، التي ركزت منذ بداية الأزمة السورية على هدف محاربة الجماعات الإرهابية، والدعوة إلى تسوية سياسية لحل الأزمة؛ لأن هذه الإستراتيجية –من منظور صانع القرار الامريكي– تلبي الطموحات والمصالح الأمريكية. بينما أدركت روسيا منذ البداية أن تدخلها الفاعل والحاسم في دعم النظام السوري، وعدم ترك الميدان للولايات المتحدة والأطراف الإقليمية الأخرى هو من الأهمية بمكان، لتلبية طموحها الرامي إلى تعديل موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي، لتأخذ موقعًا قياديًّا في النظام الدولي، جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة.

لقد تأثر النظام الدولي بتطورات وتداعيات أحداث الربيع العربي التي بدأت في العام 2011، وبينت تلك الأحداث طبيعة التناقض في الأهداف والمصالح بين مختلف أقطاب النظام الدولي. ولذلك وحسب الطروحات النظرية الواقعية، والنظرية البنيوية في العلاقات الدولية، فإن الأزمة السورية شكلت منعطفًا مهمًّا لتغيير موازين القوى على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ إن دور كل من تركيا وإيران في هذه الأزمة قد ساهم في إطالة أمدها وزيادة تعقيدها، حيث تنظر تركيا إلى الأزمة على أنها تمثل تهديدًا لأمنها القومي مع وجود جماعات كردية مسلحة على الحدود التركية السورية، الأمر الذي يهدد أمن تركيا، وهو ما دفع الرئيس أردوغان إلى اتخاذ القرار بالدخول إلى سوريا، ومحاربة هذه الجماعات المتطرفة. من جهة أخرى تنظر إيران إلى سوريا على أنها معقلًا من معاقل نفوذها الإقليمي، وورقة من أوراقها التي يساوم عليها الغرب في موضوع برنامجها النووي. في حين تدرك روسيا أن مصالحها الإستراتيجية تقتضي التدخل في سوريا لزيادة وزنها الإقليمي، ومن ثم استعادة مكانتها الدولية كقوى عظمى، كانت حتى عهد قريب ندًّا ونظيرًا للولايات المتحدة. من هنا، يمكن القول إن الدور الروسي العسكري المباشر جاء متزامنًا مع مواقف وسياسات القوى الإقليمية الرافضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي أدى بالمحصلة إلى تفاعل النظام الدولي مع الأزمة السورية على نحو يبرز دور روسيا التي نقضت الكثير من قرارات مجلس الأمن التي كانت ترمي إلى إدانة النظام السوري، وإجازة استعمال القوة ضده. ولا غرابة أن نجد السلوك الصيني التصويتي في مجلس الأمن قد عزز موقف روسيا في إشارة صريحة إلى رفض الهيمنة الأمريكية المطلقة على النظام الدولي، ورغبة كل من روسيا والصين وبعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط بما فيها إيران، في تعديل النظام الدولي ليصبح أكثر توازنًا بوجود أطراف أخرى تسهم في إدارة هذا النظام، وتضع حدًّا للهيمنة الأمريكية على شؤون العالم. ومما لا شك فيه أن الأزمة السورية وفرت الفرصة لروسيا لتمارسَ نوعًا من الضغوط على الإدارة الامريكية، وعلى مختلف الأطراف الإقليمية ذات التأثير في مجريات الأزمة السورية، حيث كان انخراطها العسكري المباشر أحد العلامات على التردد الأمريكي في أخذ زمام المبادرة لحل الأزمة السورية، وظهرت روسيا بمظهر القوة العظمى التي انتزعت من الولايات المتحدة دور القيادة والهيمنة في سوريا. ولذلك وبغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة تركت المجال لروسيا، كون سوريا لا تمثل مصلحة إستراتيجية أمريكية، أو لأن الولايات المتحدة لا تريد الانخراط في حروب جديدة في المنطقة، ففي كلتا الحالتين بات من

الواضح أن هناك اعترافًا ضمنيًا بأهمية روسيا كطرف قادر على التعامل مع الأزمات في الشرق الأوسط، وربما يكون هذا مقدمة لاعتراف أكبر في المستقبل القريب بأهمية روسيا كقطب فاعل من أقطاب النظام الدولي.

الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية الإجابة على فرضية البحث، والتي تُفيد بأن المصالح الإستراتيجية الروسية الكبرى اقتضت التدخل وبقوة في الأزمة السورية؛ لإعادة التوازن الدولي إلى ما كان عليه في السابق، كما كان للتدخل الروسي في الأزمة السورية أثر حاسم في بقاء النظام السوري وإضعاف مختلف فصائل المعارضة، وحاولت الورقة البحثية الإجابة على مجموعة التساؤلات التي تم صياغتها، والتي تمحورت حول الدور الروسي بالأزمة السورية، وانعكاسات ذلك الدور على طبيعة النظام الدولي، إذ تبين أن التدخل الروسي العسكري المباشر في الأزمة السورية أدى إلى تغيير موازين القوى داخليًا لصالح الرئيس السوري بشار الأسد، وعلى المستوى الإقليمي ساهم التدخل في إبعاد بعض الأطراف عن الساحة السورية، لا سيما الأطراف المدعومة أمريكيًا، والتي كانت لها أطماع في سوريا، وعلى المستوى الدولي انعكس التدخل في سوريا على مساعي روسيا في تغيير شكل النظام الدولي وطبيعته؛ من خلال تغيير موازين القوى فيه، وقدرتها على المناورة وإظهار روسيا كطرف فاعل في مسرح العلاقات الدولية.

النتائج:

خلصت الدراسة الى النتائج الآتية:

–سعت روسيا من خلال تدخلها في سوريا إلى إعادة رسم ملامح النظام الدولي، لإقامة نظام متعدد القطبية، أو ثنائي القطبية، يضم روسيا والصين دوليًا وإقليميًا، ويضم إيران وسوريا مقابل القطب الأمريكي وحلفائه.

–قامت روسيا بدور محوري في الأزمة السورية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على الموقف الأمريكي، ومحاولة تحييده كلاعب رئيس في المنطقة، حيث برهنت الأزمة السورية على مدى قوة روسيا وتأثيرها في الشأن السياسي العالمي، وقدرتها على خلق توازن قوى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

–أصبحت الأزمة السورية إحدى أهم الأدوات لإحداث تغيير على مستوى النظام الدولي، ففي ضوء التطورات الدولية والإقليمية، يمكن الخروج باستنتاج أن هناك معطيات تؤكد ظهور ملامح نظام دولي جديد، أو على أقل تقدير خارطة جديدة من التحالفات والتوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وصعود روسيا الاتحادية لتشارك في قيادة النظام الدولي، فالنظام الدولي القائم يمر بمرحلة تحول من الأحادية القطبية إلى نظام أقرب إلى التعددية القطبية قيد التشكيل.

–تعد الأزمة السورية من التطورات المهمة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ إن ما يحدث على الساحة السورية من اقتتال وعنف ما هو إلا انعكاس لما يجري على المستوى الدولي من تنافسٍ وصراعٍ للقوى الكبرى التي تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في سوريا والشرق الأوسط بشكل عام. ولذلك فإن حل الأزمة السورية لم يعد متوقفًا على التفاهم بين أطراف النزاع، بل على حدوث صيغة توافقية وتقارب في الرؤى بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، والتوصل إلى حل يضمن تحقيق مصالح الجميع.

–يشير التدخل الروسي الفاعل في الأزمة السورية، والتردد الأمريكي الواضح في التدخل العسكري في سوريا، على فاعلية روسيا في حل الأزمات في الشرق الأوسط، ويدل أيضًا على قدرة روسيا على تغيير موازين القوى في المنطقة، حيث تصدرت المشهد في سوريا، وربما يؤدي ذلك في المستقبل القريب إلى الاعتراف بدور روسيا على المستوى الدولي، وبالتالي تعديل تركيبة النظام الدولي الحالية لتضم روسيا جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة، كأقطاب فاعلة ومركزية في النظام الدولي.

References:

1. Abd al-Qadir, Nizar (2013) Russia and the Syrian Crisis: Geo-strategic Interests and Complications with the West, Lebanese National Defense magazine WWW.Lebarmygov.com , No 84
2. Abdullah, Rebwar (2016) Russian Intervention in the Current Syrian Situation "Factors and Results", Law and Political Journal - Salahuddin University, Issue (20) CE, 1-31.
3. Abu Mustafa, Siham Fathi, Suleiman (2015) The Syrian Crisis in Light of the Transformation of Regional and International Balances 2011-2013, Master Thesis, Al-Azhar University, Gaza
4. Ahmed, Amer (2017) Russian Intervention in the Syrian Crisis, Center for Strategic and International Studies, M3, G2, 87-100
5. Al-Azzuni, Asaad (2016) the Syrian tragedy Where? The intersection of international interests and the distny of Syria in-depth study, Amman, Dar Dijlah
6. Al-Jubouri, Samer Salman (2018) American-Russian Competition in the Middle East - The Syrian Crisis A model, Beirut
7. Allabban , Sharif Darwish & Ibrahim, Ahmed Ali (2015) the role of media in crisis management, the Syrian crisis as a model, Arab Center of Research Studies
8. Almadani, Mayssa Muhammad (2014) Russian Intervention in the Syrian Crisis, Journal of the Faculty of Scientific Economics, Number 4, 214-215

9. Bakeer, A (2019) US 'maximum pressure' on Iran is empowering Russia in Syria, 30 May 2019 Retrieved on 14 July from Aljazeera
10. Bakir, Ali Hussein (2012) the Syrian Revolution in the Iranian-Turkish Equation: The Current Predicament and Expected Scenarios, Arab Center of Research and Study Politics
11. Barasneh, Ayman and Qarala, Amer (2019) Jordanian strategy in dealing with the Syrian crisis 2011-2016, Dirasat Magazine, Volume 46, No 1
12. Charles D Farris, Review of The Political System: An Inquiry into the State of Political Science by David Easton, the Journal of Politics, The University of Chicago Press Vol 15, No 4 (Nov, 1953), pp 544-547
13. Diab, Ahmed (2002) Russia and the West: From Front to participation, International Politics Journal, Issue 149
14. Doroty, James (1985) Robert Baltgraf, Conflicting Theories in International Relations, translation: Walid Abdel-Hay, Kazma Publishing and Distribution, Kuwait
15. Gabriel A Almond, J Bingham, Powell, Jr, Hisham Abdullah translation (1998) Comparative Politics of the current time, A Global View, Alahlieh for Publishing and Distribution, Beirut
16. Geoffrey Kemp & Paul Saunders America, Russia, and the Middle East Greater Challenges and Opportunities, 2012
17. Halalma, Al-Harith (2019) Russian military intervention in Syria, causes and results, Al-Fikr journal, AR14, AR2, 9-39
18. Hamad, Ziyad Yusef (2018) The Syrian Crisis (2011-2018), a study of the attitudes of influencing countries, Journal of Political attitudes, No 6
19. Hatamleh, Muhammad Abdo (2012) Arab Revolution "The Arab Spring", National Library: Amman
20. Issa, Majdi (2018) the Syrian crisis in light of the new realism, the Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies
21. Leraibi, Khadija (2015) Russian Foreign Policy Towards the Middle East Region After the Events of September 11, 2001, 2015, MA Thesis - Muhammad Khudair University Biskra
22. Majdan, Muhammad (2016) Russia's Foreign Policy Today: Searching for an influential global role, The Arab Journal of Political Science, No 48
23. Matar, Ibrahim (2017) The Russian Role in the Syrian Crisis - Motivation and Determinants, Journal of the Iraqi University, M3, G 27, 553-569
24. Mearsheimer J,(2010) "Structural Realism," in Dunne T, Kurki M, & Smith S, eds, International Relations Theories: Discipline and Diversity, 2nd Edition (Oxford: Oxford University Press(
25. Morgenthau, H J (1978) Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace New York: Alfred A Knopf
26. Mustafa, Hamza (2015) seminar "Russian military intervention in Syria: motives, goals and results", Politics jornal Arabic, No 17
27. Qablan, Marwan (2015) The Syrian crisis and Its Regional and International Polarizations: A Study of Power and Conflict Equations on Syria, The Arab Center of Research and Study Politics
28. Rogin, J (2016) Obama proposes new military partnership with Russia in Syria, The Washington post
29. Salim, Muhammad (2014) Commenting on the Geo-Strategic Implications of the Arab Revolutions, The Arab Center for Research and Policy Studies, Doha
30. Shafei, Badr (2018) The Russian Role in Syria: Mechanisms and Results, Journal of Middle Eastern Studies, number 84
31. Shalaby, Saad Shaker (2015) Strategic Transitions of the Middle East and Their Impact on the Gulf Regional Security Environment, Amman, Dar Zahran
32. Suleiman, Mona (2019) the dimensions and reasons of the withdrawal of American forces from Syria, Journal of International Politics, Issue 215, volume 54
33. Younis, Muhammado Abdullah (2016) Western Views of Scenarios of Russian Military Intervention in Syria, Journal of International Politics, Volume 51, No 203